

لخذها منه من اى الوديع بدلها من مثلا وقيمة قال  
 ولعل ذلك وقع من وقت الطلب المقدم عليه الى وقت التلذذ  
 بل لو كانت الوديعه ورفقه مكتوب فيها وثيقة مثلا  
 حين قيمتها مكتوبة مع ارجح الكتابة بخلاف الوديع المطر  
 او انك لا يلزم اجرة التطير لان الكتابة تتحقق قيمة  
 الوديع والتطير يزيد قيمة الوديع تتحقق لوديع  
 رسول لعقنا حاجته مثلا واعطاه حاتم او من يدله ارجحة  
 اما ان لم يقبله لم احاجة وقال له رده على ابي يوقن بانها حرة  
 مثلا لم يحسنه اذ لم يجب عليه الا الخليفة لا الملك  
 قال شيخنا ولا عبرة بكتابة الميت مثلا عاتق او زوجية  
 صدا ودية فلو ان بن فلان ونحو ذلك والله اعلم  
 والوصايا اوصايل فسمه  
 المواردى الكاملة المتصية ونكها عليه فتوتها وعرفها  
 عليه على الراجح والا حصل فيها ايات المواردى واحبار معجزة  
 خيرة الحقوا الفرائدين باهلهما تاتي قلا ولي رجل ذكر وكانوا في  
 الجاهلية لورثون الرجال والنساء والبارون الصفا  
 وكان الورك في ابتدا الاسلام بلخلف والنصف ان يعطى  
 قبيلتان مثلا على نصف بعضهم بعضا فنحن ذلك وقارنا بالاملا  
 والجره ثم نسخ ذلك فكانت الوصية واجبة الموالدين والاقرين  
 ثم نسخ ذلك ايضا بابي المواردى فانها لم تنزلت قال الشيخ عليه السلام  
 وكان الله قاطع كل ذي حق حقه الا له وصية لو ارب وقد اشهر  
 الهزار الصوية بالحى على تعليم وتعلمه كخبر يقولوا الفرائدين وعلمها  
 الغنى فابى امره مقبول او صيرت وان هذا العلم يتبعها  
 يرفع

كتاب بيان احكام الفرائدين

يرفع من بعدى وتظهر الفتر حتى ان الورك من خيل فان في الفتر  
 الواحدة فلا يجبان من يقضها فيها وخبر يقولوا الفرائدين فانهم من دينكم  
 والار نصف العترة والاول علم يرفع من اى يموت اهل فلا يد جسد  
 يعرفه منه لا بمعنى ان يرفع من اهله والفضل وانما هي نصف العترة بالموت  
 المتبادل بالحياة وقيل النصف بمعنى النصف فلا يستبد بكونه نصف كما قال الشاعر  
 اذا مت كان النصف نصفان، شلته واضرمته بالذي كنت اتمتع  
 وهو يخرج عالفته من يلزمه النصف الا له واما اوله اسم كان خيرا الى  
 والذين سبوا ونصفان خبره اجماع خبر كان وق فالمراد بالنصف  
 ان طر اخصوص النصف فاعلم ما مر من ان كانت الوصايا متعلقة  
 بالوصية اعتبارها من التلك وفجوات كتاب ان يلزم ارجع العرايط  
 وقد مر ايضا على المواقفة الواقع والكانت العرايط ان يرفع  
 العلم كما مر لتعلقها بالموت المتبادل بالحياة ذكرها المصنف في نصف  
 الكتاب والارث الارك ثلاثة وارث وموروث ومال موروث  
 وسابع ثلاثة ان يرفع النكاح وهو عقد الزوجية العتيق وان لم  
 يحصل منه وطى وصلوة وولاء وهو عصوبة سبها بنعمة الحق  
 عارضية وقراية الكثرة عن الرضى خاصة او عامة وذلك  
 بعضهم رابها وهو جهة بيت المال ان كان منتظا وشرطه  
 كونه ايطر تحقق موت المورث حقيقة او كفاية بالموت حكمي  
 وذلك في المفقود الذي حكم القاضي بموته اجتهاد منه او بقدر  
 وذلك لا كجنته المنفصل بجناية عا امه بوجوب الفرقة فتستقل  
 الفرقة لا ويرثه الا ما فقدت له حتى عرض له الموت بالنسبة الي  
 ارب الفرقة عنه وتحقق حياة الورك حياة مستقرة بعد تحقق  
 المورث والحاقه بالاحياء كما كمال والمفقود فلو مات متوارثان

Copyrighted material from the University of Cambridge